جامعة جيلالي بونعامة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع

مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة (2015 – 2018)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالب
نور الدين خشة

إشراف الأستاذ:
جمال تراكة

لجنة المناقشة

الأستاذ عبد المالك حطاب .....رئيساً
الأستاذ جمال بن مرار .....عضواً مناقشا
الأستاذ جمال تراكة ..... مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

اهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا وهذا كله بفضل الله

أما بعد

أهدي هذا العمل الى والديَّ أمي وأبي

اخوتي واخواتي ... واصدقائي

والى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب او من بعيد

وفي الأخير ارجو من الله تعالى ان يجعل عملي هذا نافعا ويستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

خطة البحث

مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة (2015 2018)

الفصل الأول : الإطار النظري للتنمية المحلية

مقدمة :

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني : تطور التنمية المحلية

المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية

المبحث الثاني : أهداف و متطلبات التنمية المحلية

المطلب الأول : أهداف التنمية المحلية

المطلب الثاني : مقومات التنمية المحلية

المطلب الثالث : معيقات التنمية المحلية

الفصل الثاني: تحديات التنمية المحلية (2015 2018)

المبحث الأول : ماهية الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : تقديم عام للاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الأزمة العالمية المالية و النفطية و تأثيراتها على التنمية المحلية

المطلب الأول : آثار الأزمة المالية على الجزائر

المطلب الثاني : آثار الأزمة النفطية على التنمية المحلية

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

المبحث الثالث : مشكلة تمويل القطاعات الناشئة

المطلب الأول : تعريف التمويل

المطلب الثاني : مشكلة تمويل القطاعات الناشئة

الفصل الثالث : آفاق الاقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية المحلية

المبحث الأول: الطاقات المتجددة كإستراتيجية للتنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة و أهميتها

المطلب الثاني : مصادر الطاقات المتجددة و خصائصها

المطلب الثالث : الأهداف الاقتصادية للطاقات المتجددة

المبحث الثاني : قطاع السياحة كآلية لتفعيل التنمية المحلية

المطلب الأول : تعريف قطاع السياحة بالجزائر

المطلب الثاني : مؤهلات القطاع السياحي

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة بالجزائر

المبحث الثالث : النهوض بالقطاع الفلاحي و الصناعي كآلية لتفعيل التنمية المحلية

المطلب الأول : واقع و مؤهلات القطاع الفلاحي بالجزائر

المطلب الثاني : واقع و مؤهلات القطاع الصناعي بالجزائر

الخاتمة

الفهرس

قائمة المراجع

الملخص

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم التمنية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لا سيما في ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية و الحضارية التي لا يمكن التحكم فيها إلى حد بعيد والجزائر تطمح على غرار جميع الدول إلى تحقيق تنمية محلية وتحقيق اقتصاد فعال يحقق الاكتفاء الذاتي.

إن الجزائر التي تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية محلية فعالة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها هذه التنمية ولا يمكن تجسيدها إلا من خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية والموارد البشرية وتضافر جهود كل الأطراف الفاعلة فيها.

أهمية الدراسة العلمية والعملية:

انطلاقا مما سبق، يتبين أن موضوع التنمية المحلية له أهميتان وتتمثلان فيما يلي:

العملية:

الموضوع هو حديث الساعة حيث أن الجزائر تعيش عجزا في التنمية وتعطل عجلتها في جميع قطاعاتها وأيضا تآكل احتياطي الصرف في إنخفاض أسعار النفط مما أدى بنا إلى التطرق والبحث عن آلية إستراتيجية تحقق التنمية المحلية وأن تكون بديلة

لقطاع المحروقات وذلك من خلال البحث عن فرص وتحديات من خلالها تحقيق الغاية أو الهدف المتطلب منها.

العلمية:

نظرا لأن التحديات الاقتصادية التي تعيشها التنمية المحلية هي حديثة ومازلت قائمة إلى حد الساعة، أردنا إعطاء نظرة عن مفهوم التنمية وكل ما هو مرتبط بها وأيضا عن واقع الإقتصاد الجزائري وتحدياته والبحث عن الآفاق والحلول الممكنة له.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- دراسة التنمية المحلية ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها
- دراسة الأزمات التي تحقق التنمية المحلية
- البحث عن سبل تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إبراز مجموعة من البدائل الطبيعية على غرار الطاقات المتجددة والسياحة والفلاحة.
- إبراز أهمية الاستثمار ودوره في تطوير التنمية المحلية

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على حدود مكانية وحدود زمانية تتمثل في:

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على معالجة الواقع الإقتصادي في الجزائري والبحث عن البدائل الإقتصادية للنهوض بالقطاع الإقتصادي وتجسيد التنمية المحلية.

الحدود الزمانية:

الدراسة ستتم بتتبع التحديات الإقتصادية خلال الفترة الزمنية **(2015–2018)** والكشف عن تحدياتها للبحث عن آفاقها.

إشكالية الدراسة:

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (البشرية والطبيعية) إلا أن عجلة التنمية المحلية لازالت تدور ببطئ مقارنة بما تملكه من إمكانيات كبيرة وذلك لارتباطه عادة بقطاع المحروقات، في ظل اهمال الثروات الأخرى التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الإقتصادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي وفي ظل إنخفاض أسعار المحروقات وظهور الطاقات المتجددة والبديلة في المقدمة خاصة ما بين فترة **(2015–2018)** أدى إلى انهيار الإقتصاد الجزائري وتآكل احتياطي الصرف بسرعة باهتة أصبح لزاما عليها الإستثمار في الموارد المادية والبشرية والطبيعية للنهوض بالتنمية المحلية وذلك بتنويع مصادر الدخل وهنا يمكن لنا أن نطرح الإشكالية التالية.

- ما هي الآليات التي إعتمدتها الجزائر للنهوض بالتنمية المحلية ؟

وتتفرع هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم التنمية المحلية؟ وما هي أهدافها؟
- ما هي أهم ركائز الإقتصاد الجزائر؟
- ما هي آفاق الإقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المحلية؟

فروض الدراسة:

حتى يتسنى لنا الإجابة عن الأسئلة الفرعية وطرح مجموعة من الفرضيات إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن تقسيم فرضيات البحث كالآتي:

- عجلة التنمية المحلية لا تتحرك إلا بتحرك التنمية المحلية الوطنية .
- تقدر الطاقات البديلة من أهم بدائل الثروة النفطية .
- الإستثمار في الموارد الطبيعية مكسب أساسي لتحقيق التنمية المحلية .
- يمكن الإعتماد على الإستثمار لبناء إقتصاد قوي وفعال.

الدراسات السابقة

إذا تتبعنا الدراسات السابقة بمستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة نجد أن الباحثين في هذا المجال تناولوا الموضوع ضمن دراسات التنمية بصفة عامة ومن بين هذه الدراسات.

1-دراسة عبد المطلب عبد الحميد بعنوان التمويل المحلي والتنمية المحلية وتعتبر من خلال هذه الدراسة التنمية المحلية الدعامة الرئيسية للتنمية المحلية وبالتالي دعم التمويل المحلي يساعد على تحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

2-دراسة عبد القادر شلالي تحت عنوان الواقع السياسي في الجزائر وآفاق النهوض في مطلع **2025** حيث تعتبر السياحة من أكبر الصناعات نموا في العالم وهي مصدر للعملة الصعبة ويحدد تخطيط استراتيجي للنهوض بهذا القطاع كبديل.

3-قطاع المحروقات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية للباحث عيسى مقليد جامعة الحاج لخضر باتنة للسنة الجامعية **2007-2008** حيث تعرض قطاع المحروقات الجزائري من حيث النتائج والأهمية إضافة إلى خصائص الإقتصاد الجزائري وأدى اعتماده على قطاع المحروقات كما تعرض في الأخير إلى الطاقات البديلة وأهمية التعاون في مجال الطاقة.

4-دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمي للباحث عبد السلام عبد اللاوي، حيث يبرز ماهية التنمية المحلية والأطراف الفاعلة لتحقيقها.

5-تقارير صادرة عن البنك الدولي في قطاع الممارسات العالمية لإدارة الإقتصاد الكلي والمالية العامة هذه التقارير تبرز أثر التحولات الإقتصادية العالمية على التنمية المحلية بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

6-مركز المالية العامة التي وضعت مخاطر الإقتصاد الجزائري وتأثيره على التنمية المحلية وحددت التحديات وأعطى أفاق للمستقبل وأعطت إحصائيات وأرقام لنسبة النمو والتضخم.

المنهج المتبع: (منهج الدراسة):

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة على الأسئلة المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات والبحث عن مستقبل التنمية المحلية في واقع أزمة الإقتصاد الجزائري وأنه لا بديل عن البحث في سبيل قطاعات أخرى تعزز هذا الإقتصاد ثم اعتمادنا في بحثنا على المنهج الوصفي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة محل البحث وربط الأسباب بالنتائج وبالحلول أيضا وتحليل المعطيات والأرقام والاحتياطات من خلال الإستعانة بمجموعة من الأرقام والنسب لتحليل مجموعة من البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

صعوبة الدراسة :

صادفتنا خلال الدراسة مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- قلة الكتب التي تناولت التحديات الإقتصادية المربوطة بين الفترة الزمنية (2015 – 8 201)
- قلة المراجع في هذا الموضوع باعتباره موضوعا حديثا

الإطار المفاهيمي:

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات من خلال شرحها واستيضاح مفهومها الإصطلاحي في موضوع يتحدث عن مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الإقتصادية وعليه قمنا بشرح المصطلحات التالي:

التنمية المحلية: هي القيام بمجوعة من العمليات والنشاطات الوظيفية والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي وهي أيضا دعم سلوك الأفراد وصقل مهاراتهم حتى تمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس سلبا على مجتمعهم ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية وغيرها.

التمويل: يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية وغيرها وهو أيضا إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع.

الإقتصاد المحلي

هيكل الدراسة:

إعتمدنا في بحثنا على ثلاث فصول تم تقسيم كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المحلية هذا الفصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم التنمية المحلية وتطورها وخصائصها إضافة إلى ذكر وشرح أهدافها ومقوماتها.

الفصل الثاني :

تحديات التنمية المحلية في ظل الازمة الإقتصادية الراهنة **(2015-2018)**

في هذا الفصل لدينا ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم إلى ثلاث مطالب تم التطرق فيه إلى التحديات والأزمات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الإقتصادي الذي هو مرتبط بالتنمية على غرار أزمة ومشكل التمويل وغيره وربطناه بالفترة الزمنية (2015-2019)

الفصل الثالث:

آفاق الإقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية المحلية.

هذا الفصل الأخير قسمناه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث فصول حاولنا من خلاله البحث هن أفاق الإقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية المحلية والبحث عن طرق بديلة لتحقيق التنمية المحلية.

أخيرا الخاتمة التي تعتبر ثمرة الدراسة حيث هي تلخيص كل ما جاء في البحث.

الفصل الأول

ماهية التنمية المحلية

الفصل الأول: ماهية التنمية المحلية

لقد ظلت مسألة التنمية المحلية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عالجتها عدة مدارس، لكن مع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تعتم بتحديد نطاق التنمية فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المستدامة المحلية وهي موضوع بحثنا.

لذلك سنتناول في هذا الفصل التنمية المحلية والعوامل المتعلقة بها من المفهوم إلى غاية الأهداف.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول ماهية التنمية المحلية وهو مقسم إلى ثلاث مطالب الأول يحدد مفهوم التنمية والثاني يبين تطورها التاريخي أما المطلب الثالث فقد خصصناه لخصائص التنمية المحلية.

أما المبحث الثاني أهداف ومتطلبات التنمية المحلية مقسم إلى ثلاث مطالب الأول مخصص لأهداف التنمية المحلية أما المطلب الثاني فيبين مقوماته أما المطلب الثالث فهو مخصص لمعيقات التنمية المحلية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية:

إن التنمية المحلية كمفهوم لم تظهر إلى بعد الحرب العالمية الثانية و لم تتم على يد مفكر أو فيلسوف واحد وإنما نشأت وتطورت بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة المفكرين خاصة السياسيين المبنية على اختلافاتهم أو اتفاقاتهم الفكرية وأيضا ولدت أطروحات ودراسات حديثة، لذا سنتطرق إليه في هذا المبحث إلى التعريف بهذا المفهوم وتحديد خصائصه وصيرورته التاريخية في الفكر الغربي وتحديد أهدافه المرجوة ومعيقاته ومقوماته.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث غي هذا المفهوم ونتيجة لتطور مفهوم التنمية المحلية بصفة عامة، حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح بشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية... إلخ. بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوامل التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في

المشاركة الشعبية حيث تلعب دورا كبيرا تحقيق التنمية المحلية (وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في ابسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود، الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[1]

وعرفها (Xavier – Grifie) بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الإقتصادية والإجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم) وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسارض من حدود معينة إقليم يشتمل الجوانب الإقاصادية والإجتماعية ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته وموارده.[2]

كما أن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلف في أقاليم الدولة ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا وأن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقريراته المنشورة على أنها: " عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين

[1] عد المجيد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13

[2] Xavier Griffer, Territoires des France : les enjeux économiques sociaux de décentralisation, ed.economica, Paris,1994 p 146

الخدمات الصحية الخدمات الصحة والتعليمية ووسائل الإتصال والإسكان، ونجد تعريفا آخر على أنها: "عملية تغيير جذري في كل جوانب الحياة الريفية ويؤدي ذلك إلى تطوير الفرد والمجتمع أي احداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي" ولهذه الغاية يجب التركيز على الإنسان على أنه الغاية النهائية للتنمية وعلى الروج الجماعية والإعتماد على النفس بمعنى الإبداء الذاتي في فنون الإنتاج الريفي والإبتعاد عن التقاليد، مع التركيز على ديموقراطية المشاركة بمعنى حكم الأفراد أنفسهم بأنفسهم ولأنفسهم.[1]

فالتنمية بهذا ليست جهدا مبعثرا غير واع، أو جزئي غير متكامل يعتمد على البعد الإقتصادي فقط، بل يتضمن أبعادا أخرى إجتماعية وسياسية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي والسياسي والإجتماعية لغالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد، بما يسمح لهم بتحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتية.

وتوجيه الجهد الجماعي صوب العمل الجاد، يتطلب خلق علاقات جديدة بين المؤسسة المحلية والمواطن أو السكان، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المحلية.[2]

---

[1] عبد الكريم دكروب، **التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية**، مجلة دراسات عربية العدد 43، كانون الثاني، شباط يناير، 1991 ص 33 32.

[2] إسماعيل قسرة، علي غربي، **سوسيولوجية التنمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 112

المطلب الثاني: تطور التنمية المحلية:

لقد مر تطور التنمية المحلية عبر مجموعة من النظريات والأطروحات ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

تطور التنمية المحلية:

المرحلة الأولى:

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الإقتصادية فالمنظورن الإقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي إهتمام الدول التسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية إقتصاديات دول العالم.[1]

وقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النظام ثم مرحلة الإعتراف المتعدد الأشكال حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح التنمية الريفية مظاهر مصطلح المحتمل ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة.

[1]Jean Yves Gouttebel, Stratrégie de developpementteritorial, éd.economica, Paris,2003, P31

حيث عرفت التنمية الريفية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكيلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن للمجتمع مع زيادة حجم الموارد المتاحة والإستفادة منها و أقصى الدرجات وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير.[1]

وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارت الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراث أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الجهوية بين العاصمة والضواحي داخل العاصمة نفسها وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الإقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي المصطلح، هذه النظرية الفوقية (إتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) كانت مرفوضة من قبل الفاعلين المحللين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الإعتبار تطلعات السكان وحاجباتهم لذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت والتي تبنى على أساس استقلالية الأقاليم عن مركز القرار – العاصمة (سياسيا – اقتصاديا – اجتماعيا)

وقد تميزت فترة الستينات بظهور نظرية أقطاب النمو (le pôle de résistance) والتي والتي يمثلها كل من "فرانسوا سيرو" و "بودفيل" و "هيرشمان" وغيرهم.

[1]منان طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص23

لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي كانت تميز المدينة عن الريف.[1]

تقوم هذه النظرية على اساس القضاء المعقد للأقطاب والذي يعرفه سيرو بأنه قضاء متجانس حسث تتكامل أجزاءه فيما بينما تقوم بينها وبين الأقطاب المسيطرة تبادل من المناطق القريبة.[2]

كما يعرف فيليب أن لهذه النظرية بأنها نظرية النمو القطاعي الغير متوازن في كل واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة – إنها بالنسبة لنا تقل نظرية تنمية والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي من القضاءاتومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على وكرة تقييم البلد إلى أقطاب كثيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية التطور كل قطب خصوصيته ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.

المرحلة الثانية:

عن التنمية المحلية هي مرحلة القاعدة الإقتصادية Base économique، هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق فحسب هذه النظرية فإن مستوى الإنتاج والتشغيل في أي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره حسب الطلب الخارجي في هذا المجال يتولى كلود لكور (النمو الحضاري يتحدد بانشاء

[1]JoesephLasugie, Pierre Deland et Claude Lacour, Espace régional est aménagement du territoire, Edition Dalloz, Paris 1979, 929

[2]Idem p 127

مناصب شغل والذي يخلق مداخيل هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو.[1]

تقسم هذه النظرية النشاطات الإقتصادية داخل المنطقة غلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي التي تعطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناخ شغل وحله مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة.
- النشاطات الداخلية هب الأنشطة التي الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي التكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي البلد بأكمله.

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة التنمية من تحت Théorie du développement du bas

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الإقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها أظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات من الجانب الإقتصادي العالمي أهمها إرتفاع اسعار الطاقة (البترول) وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتماماتها أكثر

[1]Phlippe pierre aydalot, economie régionale et urbaine, Ed.Economica, Paris, 1985, p127

الجوانب الإجتماعية والمدنية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكثر في القرارت التي تمس حياتهم.

المرحلة الرابعة: المقاطعة الصناعية :

تعود هذه المرحلة في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها مارشال 1890 الذي كان أقل من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها إسم (مقاطعة صناعية).

هذه الأفكار طورها الإقتصادي الإيطالي بيسكاتيني (1979) خصوص على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي.[1]

تقوم هذه النظرية على فكرة أن ترتكز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في منطقة واحدة حيث سيعود عليها النفع إلى :

- تخفض تكلفة النقل الموحد سواءا عند البيع أو الشراء
- الإستفادة من دعامة مؤهلة وقريبة
- تسهيل تحول المعارف والمعلومات بين المؤسسات

ومميزات المقاطفة الصناعية تتمثل في:

[1]Jean louis Giugon, les développement local : espoires in developpement local et décentralisation sous la direction de Renard GuesnierEd.Economica Paris 1986, p 47

- ترتكز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME نتخصصة في نشاط معين الألبسة الأحذية الآلات الخياطة الطرز ...
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة الطلب المتزايد
- مساعدة السلطة الإدارية لهذا التجمعلما يقدمه من فوائد للمنطقة

المرحلة الخامسة:

هي مرحلة الوسط المحد. هذه النظرية قامت نتائج بحث قامت به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المحد CEMI التي يترأسها فيليب أدلو والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المحد والمنشئ لكل الأنشطة حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتيجة تطور مستسلسل ومتجدد على غقليم معين أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلى بوجود وسط هذا الوسط هو الإفليم الذي فيه عناصر وفيه عوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف التغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توحد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول "دينيس مايلات" أن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فإن الوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والحركة

المتواصلة[1] وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية

تتسم بعدة سمات من أبرزها:

أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حلة عرضية عابرة فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الإجتماعي وأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجيات والمطالب المتجددة للجماعات السياسية ومن أجل الإفتراب من القيم والمثل العليا لذلك الجماعة فإن التنمية المحلية عملية موجهة ومعتمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر إلى المستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعس نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

أن تكون التنمية المحلية عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل بعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا ون التعليم أوحل مشكلات المدنية دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف،

[1]Denis Maillat, Comportement et milieux innovateurs « in » encyclopédie d’économie spatialeEd.Economica Paris 1995, p 256

وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا وهنا نقوم فكر الكامل والشمول.[1] بدور أساسي في تأكيد الإعتماد على المسائل بي جميع أوجه النشاطات والتكامل في التنمية.

- أن تكون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا بقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة بالتخلص منه من قبل المجتمع المحلي والوطني
- ومن خلال ما تم استعراضه من مفاهيم وتعاريف عن التنمية المحلية وذكر مراحل تطورها
- بالإضافة إلى خصائصها يمكن ملاحظة أنها عملية دقيقة ومتكاملة تسعى تظافر الجهود والبشرية واستغلال الموارد الأخرى لتحقيق هذه العملية.

المبحث الثاني: أهداف ومتطلبات التنمية المحلية:

بعد تعرفنا على التنمية المحلية و حددنا نشاتها و نطورها التاريخي بالاضافة الى دكر خصايصها التي أظهرت لنا وضوح أكثر لمصطلح التنمية ومنه سنتطرق الى تحديد أهم المقومات وأهم المعيقات التي تواجه التنمية المحلية.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002، ص 55.

المطلب الأول: أهداف التنمية المحلية :

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبقى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى استماع الإحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها.

1-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمال

2-دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات (صناعة – زراعة – خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتسوطة الإنتاجية بما فيه أنشطة الأمر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحرضي بتكاثق وتوحيد الجهود.

3-التحقق من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد

4-ترقية الأنشطة الإقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصوية التي تميز كل جهة

5-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية

6-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي

7-وضع سياسات إقتصادية حرارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الإقتصادية والإجتماعية

8-إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات واستراجاعهم في الأعمال المراد القيام بها.

9-محارية الفقر والإقتصاد والفوارق الإجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع .

10- القضاء على البناء الغير اللائق عبر توسيع برامج السكن الإجتماعي للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.

11- التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات ...) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية:

لقد إختلفت الكتابات في التنمية المحلية وتعددت كل حسب منظور الذكري والزاوية التي تناول منها هذا المفهوم، لكن هناك بعض المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية وهي أن الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية في هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية كما أن القاعدة الأساسية لنجاح عملية التنمية المحلية التنمية تعود بالمشاركة نجاح تجربة أي دولة في النمو راجع إلى إعتمادها على مواردها المحلية وأتمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على مستوى التنمية وهو وجود

عنصر بشري يزداد عددا ويقبل كفاءة دون ان يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية وعليه فإن التنمية المحلية رهين اعتماد وتفعيل العناصر التالية:

1-**المشاركة الشعبية:** هي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية ولم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة ولكنها أصبحت ضرورة خدمية ولكن على الرغم من قدمها المفهوم قد إنتشر في العقود القليلة الماضية، ليس فقط المناقشات الأكاديمية للسياسة ولكن في البرامج السياسية الفعلية للجماعات المحلية والأحزاب فهناك من ينظر إلى المشاركة باعتبارها استراتيجية تربوية وعلاجية ومن أشهر ممثلي هذه النظرة:

- **موري روس:** حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الفاعلين على حل مشكلاتهم ومن ثم فإن المشاركة إستراتجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطواعية في التنظيمات أو الجماعات داخل المجتمع إذ أن عملية المشاركة من اكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار من ثم تؤدي إلى مزيد من التجسيد الفعلي المبادئ الديموقراطية وهناك من يرى أن عملية المشاركة ما هي إلى نتيجة للثروات والسخط العام وعدم الرضا ومن ثم فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات.[1]

وتعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي، حيث أن كل تنمية حقيقية للمجتمع تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع، إن توحيد

[1] إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، مصر دار المعرفة الجامعية 2004، ص 416.

الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية ذلك لتحقيق تنمية بثقلها المجتمع وتحل مشكلاته الحقيقية فإنه يجب اشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التذكير والعمل معا على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وللمواطن داخل المجتمع يلعب أدوارا كثيرة فتارة مستهلك وتارة ناحب مقرر لخ يمثله في الحياة السياسة مرة دافع الضريبة مقابل الخدمات التي يتلقاها ومرة يلعب دور الزبون وفي الأخير المواطن يعتبر المستعمل والمستفيد من نتائج السياسة العامة التي تقرها الحكومة أي عدد الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وذلك عن طريق بتنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والهياكل التنفيذية.

- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية والإسهام في التكاليف الإستثمارية للمشروعات وفق الأولويات والإحتياجات الجماهرية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلا تحت إشراف السلطات الرسمية.
- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية كافة مستوياتها وفنائها للإرتقاء بقدراتهم عل القيام بماهمهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.

- تكثيف سياسة الإتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال التنموية.[1]

وعليه فإن غياب المشاركة المحلية الفعالة يعيق خطط تنمية المجتمعات المحلية حتى ولو كانت نعدة إعدادا جيدا ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها على أنها تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الإجتماعية السائدة لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية.[2]

2-اللامركزية السياسية والإدارية:

اللامركزية هي أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والإختصاص بين السلطة المركزية وميلآت أخرى مستقلة قانونا ولكن التشابك الذي يطرحه هذا المفهوم يقتضي توضيح مفهوم كل من اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية وفي هذا المقام يفرق علاء الدين عني بين المفهومين حيث يقول في هذا السياق أن لاالمقصود في اللامركزية

[1]بوحد بن طاشعة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجوائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم إداري وسياسي، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.
[2]الطيب، ملتو التنمية المحلية معانات وآفاق "مجلة الفكر البرلماني" **مرجع سابق** ص 127

الإدراية لا يجب أن ينصرف إلى مفهوم اللامركزية السياسية التي تعد اسلوبا من أساليب التنظيم الدستوري للسلطة وبالتالي فلافرق بينهما كبير من حيث الطبيعة والمضمون.[1]

أم عمار بوضياف فيرى أن اللامركزية الإدارية هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكزمة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة كما يرى أن اللامركزية الإدارية جانبين جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتحبة من قبل الشعب في تسيير شؤونها مما يحقق مبدأ الديموقراطية وجانب قانوني يجسد في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية والهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي أو المصلحي الأمر الذي من شأنه أن يقرب الإدارة من المواطن.[2] وعليه فإن عنصر اللامركزية يحظى باهمية كبيرة في عملية التنمية وذلك لما بوفره هذا العنصر من امتبازات للأفراد المجتمع المحلي من المشاركة في القرارت وتحديد احتياجاته ورفع انشغالاته من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني مما يسهل على السلطات المركزية تحديد أولويات المشاريع التنموية على مستوى الجماعات المحلية.

بالإضافة إلى أن تحقيق اللامركزية المالية تهدف إلى إعطاء الجماعة المحلية المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الإستثمارية اللازمة لخطة التنمية اللإقتصادية والإجتماعية، وفقا لأولويتها واحتياجياتها الفعلية وبما يتفق

[1]عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، طبعة 2، 2007، ص 17

[2]محمد نصر مهفا، **أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص95.

مع ظروف وامكانيات العمل في مل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاط الإجراءات التالية:

1-تفعيل سياسة التنمية الحضرية والريفية: نشير إلى أن سياسة التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للإرتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال اتباع استراتيجية الإنتشار المركزي لتحقيق الإستفادة القصوى من موارد التنمية التاحة في الجزء المأهول حاليا كمرحلة أولى ثم الخروج إلى الصحراء في المرحية الثانية.[1]

2-رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي: من خلال تسيير الإجراءات الحكومية وضبطها وتبسيطها (الحكومة الإلكترونية محليا)[2] من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطن في سهولة وسير وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إلى:

- تشجيع مبادرة البدليات في تبني نماذج مميزة في العمل والإنجاز التنموي كمبادرة محو الأمية.
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية

---

[1] علا الدين عشي، **مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2009، ص56

[2] نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد صغير، **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق الأداء الحكومي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 147.

3-دور الجهات الحكومية: المتمثلة خاصة في مختلق الخدمات والمشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية واعطاء الدعم الكافي وتشجسع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الإستثمار المحلي.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

ومن أهم معوقات التنمية المحلية:

الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية:

تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول

النامية وذلك لما يترتب عليها من آثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي وتتمثل أهم ذلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقض متوسط في الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان
- دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان

- يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي يعاني منها المجتمع المحلي مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الإستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.[1]
- هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحساة وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلةالموارد من جهة وكثرة السكان وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين على السلطات المحلية والمركزية.

التحولات وأثرها على التنمية المحلية:

التحولات هي الأموال التي يحولها العمال المهاجرون للأسرة والأصدقاء في الوطن وهي تمثل الرابطة الأشد الموجودة بين الهجرة والتنمية المحلية وقد وصلت التحويلات المسجلة رسميا للبلدان النامية إلى 330 مليا دولار في عام 2008، ويصل إجمالي التحويلات على الأقل إلى ثلاثة أمثال المساعدات المالية الرسمية وهي أكثر من مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية ففي عام 2008 بلغت التحويلات أكثر من نصف

[1] محمد شفيق، **دراسات في التنمية الإجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ص 75

إجمالي الناتج المحلي الخام في طاجكستان وهايتي، وزادت على 10% من إجمالي الناتج المحلي ل 23 بلد.[1]

تغير المناخ وأثره على التنمية المحلية:

يتسبب تغير المناخ في تفاقم التحديات المتزايدة على التنمية المحلية بشكل أكبر وينسب في الحاق الضرر بالفعل بالبلدان النامية عن طريق طرح تهديدات جديدة إضافة إلى زيداة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات المحلية يمثل تغير المناخ تهديدا حادا وداهما على التنمية، فعدم التخفيف من آثار المناخ يمكن أن يسبب إحترار يصل إلى 5 درجات مئوية في هذا القرن هذا الإحترار الذي قد يضفي أنماط طقس جديدة يتطلب التصدي لها جهودا ضخمة من أجل التكيف ولكن مع هذه الجهود فقد يتعرض ما بين 100-400 مليون نسمة لخطر الجوع وتعاني 1 مليار إلى 2 مليار نسمة إضافية من نقص في المياه والبلدان النامية هي الأكثر تعرض للحظر نتيجة تغير المناخ حيث يقدر لها أن تتحمل ما يقارب من 80 %من آثار تغير المناخ ذلك ان احترارا قدره درجتان مئويتان سيؤدي إلى أدنى حد من الخسائر في البلدان الداخلية وإلى خسارة في الإجمالي الناتج المحلي العالمي في المتوسط 1% لكنه يمكن وجنوب آسيا على حد سواء.[2]

---

[1] رالف شامي، **التحولات ودورها في التنمية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق التقد الدولي)**، مصر، مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، ديسمبر 2009، ص 31 .

[2] كيرك هاملتون، مناخ متغير للتنمية، ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، مطابع الأهرام التجارية المجلد 46، العدد4، ديسمبر 2009، ص 10

من خلال ما تم استعراضه في المبحث الثاني من أهداف ومقومات ومعيقات للتنمية المحلية نلاحظ بأنها تسعى لتحقيق زيادة في المستوى المعيشي خاصة إذا أردنا المعيقات من الطريق وتمسكنا بالمقومات.

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مصطلح التنمية المحلية وعلى نشأته وتطوره وخصائصه ومبحث ثاني تعرفنا من خلاله على أهداف التنمية المحلية ومعيقاتها ومقوماتها وللتذكير فإن التنمية المحلية ذات نشأة غريبة ظهرت حديثا مع الحرب العاملية الثانية وشهدت رواجا كبيرا لدى المفكرين والباحثين، لكن عربيا تأخر المصطلح في الظهور فبالتالي فلقد تأثر في التكريس، لكون المنطقة العربية تعاني من نقص في الممارسات الديموقراطية فالجزائر كنموذج لم تعرف الإنفتاح إلى في آواخر الثمانينات وهو ما جعل التنمية المحلي فيها شبه معطلة.

الفصل الثاني

تحديات التنمية المحلية

(2015 2018)

الفصل الثاني: تحديات التنمية المحلية (2015 2018)

إن المتتبع والملاحظ لطبيعة الاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه يمتاز بعدد متنوع سواء مناخية مصادر تمويلها وصادراتها أوخططها التنموية,هذه اللخطط التي تجعل منها إقتصاد واعد يواكب في سيرورته إقتصاديات الدول الكبرى ,برغم توفرالجزائرعلى موارد ومؤهلات كبيرة ,والتي قد تكون نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية مستدامة وسريعة للدولة وتحقيق تدفق للإستثمارالأجنبي ,وذلك إذاما أحسن إستغلالها بعقلانية لكنها مع توفرها على كل هذه المقومات لتجعل منها دولة واعدة, برغم تعاقب الحكومات باختلاف روادها السياسية والإقتصادية وبتنوع إديولوجياتها وأطروحاتها ومصالحها منذ الاستقلال ، إذ بقيت عاجزة عن دفع عجلة التنمية والنّمو، فيظل المحاولات الحثيثة والجادة في بعض الأحيان والتي غلب على الكثير منها طابع الإرتجالية حينا ،وقصور الرؤيا الإستثمارية أحيانا أخرى[1].

من منطلق عجز الدولة عن تحقيق التنمية والنمو مع إمتلاكها كل المقومات (السياسية، الزراعية، الصناعية و الطبيعة ...) وعدم تنويعها لمصادر تمويلات إقتصادها ،كان لابد أن تركز الدراسة في هذاالفصل على مكمن الخلل وأصل المشكلة ،التّي كانت ولازالت تتمثل في هيمنة القطاع النفطي الذّي تبقىعوائده المالية حبيسة تقلبات أسعارالنفط ، وذلك بالصعود حينا والهبوط أحيانا أخرى. وللإلمام بجوانب بالموضوع تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، والمبحث الاول مقسم الى مطلبين اعتمدنا فيهما الى تقديم الاقتصاد الجزائري وذكر

[1] خديجة خالدي ،**أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 2 ص 80.

خصائصه اما المبحث الثاني فقسمناه الى ثلاثة مطالب و الثالث مقسم الى ثلاثة مطالب تمثلت في المطلب الاول الذي خصص لآثار الازمة المالية العالمية على لاقتصاد الجزائري اما المطلب الثاني فذكرنا من خلاله آثار الازمة النفطية على التنمية و المبحث الثالث ذكرنا فيه تحديات الاقتصاد الجزائري و هي التي سنعرضها في هذا الصدد :

المبحث الاول : ماهية الاقتصاد الجزائري :

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (الإنسانية، والسياحية، الطبيعية والاقتصادية...) إلا أنّ نمو اقتصادها بقى ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة ,ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى المحاورالتي تعنى بتقديم عام للإقتصاد الجزائري, مميزاته و خصائصه و كذلك تطوره منذ الإستقلال[1].

المطلب الاول : تعريف الاقتصاد الجزائري :

الاقتصاد الجزائري ريعي (Economie de rente) ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط. وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية (20% 25% من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بنته للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية

[1] –خديجة خالدي ، **المرجع السابق**، ص81.

فوجب تصحيح الإختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنة الهياكل والمنشآت، فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.

والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، فتقدر

خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملايير دولار جراء هذا النزيف[1].

ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العلمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه –country assistance strategy) فالجزائر مطالبة بالتكتل إقليميا، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا، فالنموذج الأوربي خير مثال على التكتل الاقتصادي.

فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو تقدر بـ: 68% سنة 2003م اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن هذه النسبة تعد استثنائية وهذه الأخيرة كانت وراء تدعيم التوازنات الكبرى واستقرار الأسعار وإنعاش سوق العمل مما يعني أن هذا الاقتصاد يشكل خطرا ومساما بالاقتصاد الوطني وأوصي بضرورة وضع مخطط على المدى المتوسط لدعم النمو الاقتصادي وإعادة تنشيط الورشات الكبرى للأشغال العمومية وتنفذ

[1]–تقرير منظمة الشفافية الدولية.

الإصلاحات حتى لا تضيع الديناميكية التي تولدت عن برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

فاليوم أصبح انتهاج النموذج التصديري تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري Economie Exportatrice خاصة قطاع المحروقات أمر لا يستهان به، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول والحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على المعرفة العلمية والتقنية

المطلب الثاني : خصائص الإقتصاد الجزائري :

يتميز الإقتصاد الجزائري كغيره من إقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية يمكن ايجازها في النقاط الآتية:

1- **حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائر**: من منطلق أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات، الطاقات والموارد البشرية ، هذا بدورها جعلها تختلف عن غيرها من الاقتصاديات ، إذ تمتلك الجزائر كم هائل من المؤهلات البشرية والتّي قدرت بـ 5.39 مليون نسمة في 1 جانفي 2015 لترتفع إلى قرابة 4.40 مليون نسمة في 1 جانفي 2016 .مقابل 1014000 ولادة حية مقابل 174000وفاة و386000 زواج سنة 2014 ، ويمكن ابراز تطور الولادات الحيةوتوفر المساحات الزراعية الصالحة

للاستثمار: تمتلك الجزائرمساحات زراعية من الممكن أن تكون قابلة للاستثمار وهذا تبعا للمؤهلات الرئيسية التي تتمثل في[1]:

- التنوع الكبير للأوساط الزراعية و المناخية.
- استعمال ضئيل و محدود للمواد الكيمائية.
- سوق معتبرة (محلية وجوارية للأسواق الخارجية ,الحوض المتوسط والبلدان الإفريقية).

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا منجهة, وتقاطع المصالح التي تعترض تطور الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى ، أفرزت أوضاعا إقتصادية جعلته يتميز بخصائص سلبية ساهمت في اضعاف كفاءتها الإندماجية في الإقتصاد العالمي ، حيث تحول الإقتصاد الجزائري إلى:

2- **إقتصاد مديونية:** مما سبق ذكره من معوقات وتقاطع للمصالح التي اعترضت تطور الاقتصاد الجزائري أدت هذه الأخيرة إلى جعل اقتصاد الجزائر اقتصاد مديونية وذلك على مر المراحل الزمنية المتعاقبة ، حيث تركزت جهود كل الحكومات منذ الإستقلال على تسيير وا إدارة أزمة المديونية والتّي كانت تشكل قيد او تؤثرعلى طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة ، إذ أن مصادر التمويل لإنجاز المشاريع الانمائية الطموحة كانت في الغالب عن طريق المديونية الخارجية الأمر الذي إنعكس سلبا و أثقل كاهل الإقتصاد

[1] -كلثوم كبابي ، **التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير جامعة فرحات سطيف 2011/ 2012

الجزائري ،مع التباين الكبير ما بين حجم المديونية والنمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم ،أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة بإستمرار ونهب الأساس متمثلة في العوائد البترولية ،فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر حيث أن نسبة كبيرة من مصدرها دول الاتحاد الأوروبي[1].

اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد :إنّ تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه ليست و ليد أو حكرا على الاقتصاد الجزائري ، لكنه منذ استقلال الجزائر كان لتأثير هذه الظاهرة على دواليب وحركة التنمية و النمو الاقتصادي أثر كبير ونتائج وخيمة ، فقد كانت إحصائيات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1988 من الأسرار التي وضعتها الدولة في طي الكتمان لما لها من حساسية مفرطة ، إلى أن جاء اليوم الذي قرر فيه الوزير الأول الأسبق آنذاك عبد الحميد إبراهيم وضع الجزائر يين في صورة ما كان ينهش إقتصاد بلاد هين

3- **فساد منتشر خلف جهاز التسييرالاشتراكي:** وحتى سنوات الألفية الثالثة ، فقد حلت الجزائر في المرتبة 8 عالميا، وفي سنة 2015 الذي شمل 167 دولة في العالم برصيد 36 نقطة وفق سلم مرقم من الصفر، وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة 88عام 2015 بعدما كانت في المرتبة ؛2013 في 94والمرتبة 2014 في، 100 2[2].

[1]-كلثوم كبابي ، **مرجع سابق** ، ص25.

[2] -خديجة خالدي ، **المرجع السابق**، ص85.

4-**الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال بـ95 ،% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية ، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة, و التغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية،ألا وهي الدولار فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير.حيث يتم التصدير إلى دول معينة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بنسبة أقل[1]

- **تركز الإستيراد :**

مع ذلك أن أغلب الواردات يكاد يكون مواطنها هو أوروبا الغربية خاصة فرنسا ونحن نعلم ما في هذا من مخاطر حيث أن المشاكل السياسية تؤثر على الجوانب الإقتصادية .

- **تركز مصادرالديون :**

نفس الأمر بالنسبة إلى مصادر الديون بحيث أن أغلب هذه الديون هي من دول أوروبا الغربية في حين نجد كثيرمن الدول الإسلامية لها فوائض مالية لكن الجوانب الدينية تركت مصادرها .

[1]عبد القادر العربي، شعيب بونوة، **تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر**، دفاتر مخبر البحث، ادارة المؤسسات، 2007، ص34.

- **عدم إستقرارالتمويل :**

بحيث نجد أن الصادرات النفطية تشكل ما بين (80 و90 ٪) من إجمالي الصادرات ، وهذا يعني أن الإيرادات من العملة الصعبة أساسها العوائد النفطية هي المتحكمة في الإيرادات ، وذلك أن أغلب المخططات والمشاريع مبنية على أساس توقع أسعار النفط ، وفي ظل المتغيرات الجديدة أصبحت السوق النفطية سوق مشترين بدل سوق بائعين و أن التحكم في أسعار النفط تحكمه جملة من الإعتبارات ، أغلبها خارجة عن إرادة الدول المصدرة للنفط ، كما أن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط تجعل من الصعب على متخذي القرار الإقتصادي توقع ما تؤول إليه الأمور[1] .

ما سبق ذكره يتضح بأن الاقتصاد الجزائري برغم توفيره على مؤهلات ومقومات بشرية كانت أو طبيعية إلا إن مصادر تمويله بقيت مقتصرة على قطاع المحروقات ومايدره من عوائد مالية رغم المحولات الجادة للحكومات المتعاقبة للمضي قدما نحو تجسيد إصلاح اقتصاد يكون كفيل الإخراج من بقعة التخلف والتبعية وهذا ما سنورده في دراستنا للمحاورالأتية:

المبحث الثاني : الازمة المالية العالمية و النفطية و تأثيرها على التنمية المحلية .

المطلب الأول : آثار الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري :

لقد تأثر الإقتصاد الجزائري بلا شك من الأزمة المالية العالمية و لكن نسبة نمو تبدو أقل نظرا لكونه يوصف بأنه نظام شبه مغلق ، لأن علاقة الجزائر مع المنظومة المالية

[1] عبد القادر العربي ، **المرجع نفسه** ، ص36/35.

العالمية لا تتم إلا من خلال صادرات المحروقات التي شهدت إضطرابات في أسعارها من جراء الأزمة ، الأمر الذي كلف الدولة خسائر كبيرة في خزينتها قدرت بملياريين ونصف مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار النفط .

كذلك فإن إنخفاض مستوى عائدات النفط والغاز كبد خزينة الدولة خسائر بقيمة 170 مليار دينار جزائري لأن 80 ٪ من قيمة عائدات التصدير تدخل الخزينة كجباية نفطية تغطي ما بين 70 او 80 ٪ من نفقات الدولة ويمكن إرجاع تأثر الجزائر بالأزمة إلى ما يلي [1]:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر متفتحة على الأسواق المالية العالمية .
- عدم وجود إرتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك والمؤسسات العالمية بالشكل الذي يؤثرعليها [2].
- إنغلاق الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإقتصاد العالمي ، ذلك لأن الإنتاج الجزائري لايعتمد على التصدير بستثناء المحروقات ، وذلك ما يجعله في مأمن من الكساد الدي قد يصيب الإقتصاد العالمي ، والكثيرمن الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود و الكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

[1] تقرير منظمة الشفافية الدوليي، بروكس، ص 85

[2] تقرير منظمة الشفافية الدولية،

- إعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي للبترول يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة التذبذب في أسعار البترول 37 دولار للبرميل بعد ما زاد هذا السعر في وجه صندوق ضبط الميزانية لتغطية عجز مسجل في هذه الأخيرة .

ولقد أثرت الأزمة المالية الراهنة على الإقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن اجمالها في مايلي :

1_ على مستوى الميزان التجاري :

ذلك تبعا للإنهيار الحر و الغير المتوقع لأسعار البترول و إرتفاع الواردات ، وكذا إنخفاض قيمة الدولار أمام الأورو ، فالنظر لهيكلة التجارة الخارجية و القاعدة المفروضة بإتخاذ الدولار وحدة كعملة لتسديد قيمة صادرات المحروقات تتحمل الجزائر إنخفاض القدرة الشرائية للدولار ضف إلى ذلك أن وارداتها آتية بنسبة 80 ٪ من بلدان اخرى تفرض التسديد لصادراتها بعملة اجنية اخرى ،للإشارة فقط فإن 64٪ من واردات الجزائرقادمة من دول أوروبية تستعمل الأورو كعملة لقيمة الصادرات[1].

2_ على مستوى الإستثمارالأجنبي :

سلكت الجزائر العديد من الإستراتيجيات من أجل النمو حيث بذلت مجهودات جبارة طيلة العشرية الماضية ، من أجل جذب الإستثمار الأجنبي ، إلا أنها مع انتشار الأزمة

[1] نبيل زغيب، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي**، على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، ص67.

الحالية و إنحصار رؤوس الأموال ، جمد معظم المستثمرين الكبار إنتشاها في الخارج، وبالتالي عرفت معظم الشركات جمودا لم تعرفه قبل ، ومن أجل تجنيب البنوك الجزائرية الآثار المباشرة للأزمة المالية قامت بتحديث بنوكها حيث وضعت مخططات من أجل الخصخصة الجزئية لرؤوس الأموال ، كما هو الحال في بنك التنمية المحلية **BPL** والقرض الشعبي الجزائري لكن ذلك دون تحديد تواريخ محددة لمواصلة الخصخصة .

والتدهور الإقتصادي العالمي كان له دور على تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول السائرة في طريق النمو خاصة دول شمال إفريقيا

بالتالي فإن تأثير الأزمة سيكون في نطاق محدود قد يشمل ثلاث جوانب أساسية :

1-أن الجزائر تملك إحتياطي الصرف في البنوك الأمريكية بقيمة **281** مليار دولار مع بداية الأزمة

فما هو مصير هذه الأموال !

2-أن الجزائر لديها **44** مليار دولار وظفتها في سندات الخزينة الأمريكية بفائدة لا تتعدى **2** ٪ وتوقع الخبراء الإقتصاديون خسارة **20** ٪ من تلك السندات ثم بيعها أو سحبها .

3-إرتفاع فاتورة الواردات الجزائرية بسبب التضخم الذي ضرب الأسواق العالمية .

المطلب الثاني : آثار الأزمة النفطية على التنمية المحلية :

إن تقلبات أسعار النفط لها أثار عنيفة على كامل مستويات النشاطا لإقتصادي في إقتصاديات الدول المنتجة او المستهلكة ، وهذا بإ عتبار أن الإيرادات المالية بواسطتها يتحرك الإقتصاد الكلي للدولة، ويعتبرمصدرها المنطلق إن لم نقل الوحيد هوالنفط وهوماجعل قضية الإستقرار الإقتصادي في هذه الدولة هوفي غاية التعقيد ، خصوص اوأن المتغيرات الإقتصادية الكلية تتأثر بشكل شديد بتقلب أسعارالنفط [1].

وتصف إقتصاديات أغلب الدول المنتجة للنفط ضمن إقتصاديات الدول النامية ، على الرغم من أنها تدخل في إطار الإقتصاديات النفطية ، والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية و بالتالي فإن استقرار الاسعار أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الإقتصادي السليم وتجسيد سياسة إقتصادية تنموية محلية فعالة ، ولكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خدمات النفط ، حيث أن اسواق النفط العالمية هي أسواق فريدة من نوعها ، ولاتخضع لقوعد السوق العادية ، قوى العرض والطلب ، وانما تخضع لمتغيرات إقتصادية اخرى تأثرعلى الأسعار ومما جعل هذه الدولة لاتملك القدرة على التحكم في هذا المدخول ، مما يعرضها للدخول في عجز الميزانية،لقد استخدمت دول النفط أموالها (الاموال المتعلقة بالعائدات البترولية) في عدة مجالات كالإعمار والتنمية الإقتصادية والتسلح مما أدى الى تبديد العائدات النفطية وعدم القدرة على خلق تنمية محلية حقيقية ،

[1] كلثوم كبابي، **المرجع السابق**، ص103.

فقامت بدعم الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات وقدمت الدعم للصناعيين والمزارعيين ، من اجل تشجيع هذان القطاعان دون رقيب مما خلقا الإشكالية بدل من بناء الإنسان الناجح المنتج ، وهذا ماعمق من إعتمادها على العوائد النفطية[1].

إن الدول النفطية بمجرد هبوب رياح إنخفاض أسعار النفط تجد أن القائمين على الشؤوون الإقتصادية والسياسية في هذه البلدان ، يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق والتحذير من دخول عجزفي الميزانية، ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الإنخفاضات الكبيرة في أسعار النفط والعكس إذا حدث إرتفاعا لأسعار، ومنه نستنتج سلوكيات غيرمنطقية وغير مبنية على أسس إقتصادية سليمة لبعض الدول، وهذا حسب أسعار خام برنت من **2015** إلى يومنا هذا.

وبدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في اواخر 2014 ، ومنذ تلك الفترة والاسواق العالمية النفطية تشهد عدم استقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول تغيير سياسه اتجاه الطاقة تغييرا جذريا، و هذا راجع الى معاناتها اقتصاديا في ذلك الوقت من الارتفاعات الكبيرة للاسعارقبل الازمة ، حيث قررت الحكومات الأوروبية تنويع مصادر الطاقة ، وتنويع مصادر شراء البترول والغاز ثم اللجوء إلى مايسمى بالمخزونات النفطية ، كضمان لاستمرار التمويل من جهة ومحاولة التحكم في أسعارالوقود الاحفوري من جهة أخرى ، وقامت الحكومات الأوروبية بوضع قرارات تسمح بالإعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية، المنتجة

[1] خديجة خالدي، **المرجع السابق**، ص93.

من المفاعلات النووية رغم المعارضة من شعوبها وعلى نفس المنهج سارت الدول المستهلكة[1].

والشيء الملاحظ هو انه كلما زادت تقلبات اسعار النفط باتجاه الارتفاع، ادت الى حدوث اثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو مايؤدي الى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط، كما يؤدي ارتفاع مصادر الطاقة الرئيسي الى ارتفاع اسعار المنتجات ، وبالتالي إنخفاض القدرة الشرائية مما يدخل الدولة الغربية والصناعية في ازمات مالية وضغط اجتماعي رهيب. ونجد ان الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لاجل ضبط التحكم في استهلاكها الطاقوي ، ولكن على العموم نلاحظ بان اقتصاديات الدول المستهلكة فشلت والى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب اسعار النفط، وبالرغم من النسب الضريبية المرتفعة والمفروضة بهدف ترشيد الاستهلاك، ومع ارتفاع موجة التلوث طالب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى في العالم، وهي الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، المانيا، ايطاليا، فرنسا، كندا وبريطانيا بالحد من ارتفاع اسعار النفط المفرطة، لان تواصل هذا الارتفاع سيؤدي الى التراجع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط، من خلال زيادة طاقتها الانتاجية ودعت الدول المستهلكة الى اتخاذ اجراءات للمحافظةعلى الطاقة الاحفورية، وضرورة التوسع في استخدام مصادرالطاقة البديلة [2].

---

[1] عبد القادر العربي ، شعيب بونوة ، **المرجع السابق** ، ص64.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 65.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر :

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة اهمها :

أولا : مادة النفط مادة نابضة وبالتالي لابد من الاستثمارفي مجالات اخرى .

ثانيا: لايزال سعر النفط والغازالطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادرالطاقة الاخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة اولية في عدة قطاعات انتاجية، مثل قطاع الاسمدة وقطاع الصناعات النسيجية، وشركات الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية، بالاضافة الى اهمية الغاز الطبيعي والمصاحبة كالوقود لاحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا، البوتان، محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية، وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لانه سوق واعد، وتحتل سونطراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب في انتاج الغازعالميا، تطمح الى توسيع شركاتها التابعة لها لاستخراج الغاز باسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية[1].

ثالثا: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الاوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي بترول وغاز بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة اثار تلوث البيئة بالغاز ثنائي اكسيد الكاربون، الذي هو ناتج عن استخدام هذا الوقود مما يؤدي الى ارتفاع ثمن هذاالغاز، وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وبالتالي ايجاد بدائل لها وهو نفس الامرللبترول .

[1] نبيل زغيب، **المرجع السابق**، ص90.

رابعا: لقد اصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة، لانها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، واصبحت في الوقت ذاتها حد الاستراتجيات المهمة التي تطبقها الشركات من اجل الحصول على اكبر حصيلة في السوق ، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فان اكبرعملية دمج تمت بادماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح اكبر شركة نفطية في العالم براسمال قدره 257 مليار دولار، وبقدرات اقتصادية هائلة ، ان عملية الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الاجنبية ، لان هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة .

خامسا: القطاع النفطي الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، فالاقتصاد الجزائري يعتمد اساسا على عوائد الفوائض البترولية بنسبة كبيرة قاربت بعض الاحيان 98٪ التي كانت مصدر التمويل الغالب للتنمية المحلية مقارنة بباقي مصادر التمويل الاخرى خارج قطاع المحروقات، الا ان هذه الاحتياطات النفطية وما تدره من عوائد مالية تبقى مصدرا قابل للنهوض به من جهة، وكذلك قابلية الاستغناء عنها من جهة اخرى، وذلك لاحتمالية ظهور طاقة بديلة بإمكانها حلول محل النفط ومشتقاته.

المبحث الثالث : مشكلة التمويل والاستثمار الاجنبي

لم يحظى التمويل بالدراسة الكافية إلا في الآونة الأخيرة وبالرغم من انه أقدم فروع علم الاقتصاد، ولقد كان لثراء النظرية الاقتصادية الأثر الايجابي على التمويل، حيث تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لهذا الفرع االذّي لا يقل أهمية عن الفروع الأخرى[1].

أولا مفهوم التمويل :

يعتبر التمويل النواة الأساسية في أي عملية من العمليات الإنتاجية سواء بالنسبة للمؤسسة أو لاقتصاديات الدول وينقسم إلى عدة تعريفات منها:

1 –التعريف الأول: إنّ المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكو ين رؤوس أموال الجديدة و استخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية أو إجراء يعبر عنه بالبحث عن الطرق والسبل المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما، بشكل يناسب كمية ونوعية الاحتياجات و الالتزامات[2].

2 –التعريف الثاني : يعرف التمويل على انه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء آو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على ان الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع، يمثل نظرة تقليدية ،بينما النظرية الحديثة

[1] تقرير منظمة الشفافية الدولية.

[2] أحمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، عنابة دار العلوم ،2008، ص24.

له تركز على أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد[1].

وفي تعريف أخر: "يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها أي من الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تغطية القيمة النقدية

المتوقع الحصول عليها مستقبلا على ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.

وفي تصور أخر لتعريف التمويل: " يعرف التمويل على انه التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليه لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من مجموعة من الأسس العملية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد و منشاتها الأعمال.

وفي تعريف أخر, يعرف التمويل على انه: " مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من اجل تغطية الاستثمارات[2].

---

[1] أحمد بوراس، **المرجع نفسه**، ص25

[2] علي أحمد عبيد الحجازي، **مصادر التمويل**، بيروت ،دار النهضة،2001،ص11

أما بخصوص التمويل على المستوى الدولي: فقد تظهر الحاجة الجوهرية للتمويل الدولي، وذلك لاستمرار و ديمومة الاقتصاديات سواء كانت متطورة أم متخلفة، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة توفير قدر كافي من الاحتياجات الهادفة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، إذ يعتبر التمويل برؤوس الأموال من بين أهم الاحتياجات المطلوب توفرها بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية.

وفي تعريف خاص التمويل الدولي: " التمويل الدولي يعني كافة الانتقالات و حركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من اجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية/نقدية) عقارات أو مشروعات (محلية أو دولية)، أسهم، سندات وودائع."[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجب لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة والمتوفرة.

ثانيا : العوامل المحددة لأنواع التمويل :

هناك عدة عوامل تساهم بشكل كبير في اختيار هذه الأنواع ,هذا على المستوى المؤسساتي وليس الدول والحكومات وفيما يلي عرض لأهمها:

[1] علي أحمد الحجازي ،المرجع السابق ص 12

1-الملائمة: يشير هذا العامل إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها، أي بعبارة أخرى إن الأموال التي تحصل عليها الجهة المقترضة سواء مؤسسة أو اقتصاد كلي يجب أن تكون مناسبة ومتماشية مع طبيعتها.

2-الدخل : المقصود بالدخل هنا هو أنه كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض والعكس، إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية.

3-الخطر: المقصود بالخطر, ذلك الضرر الذّي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يتقدمون في الأو لوية على الدخل وعلى الموارد عند التصفية.

4-المرونة: يقصد بها تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب، الشئ الذي ينتج بإمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسبا على مصدر التمويل في المستقبل[1].

5-التوقيت: والمقصود هو تحديد الوقت الذي تقترض فيه الجهة المقترضة من اجل الحصول على الأموال بأدنى تكلفة ممكنة وبأفضل شروط.

[1] حمزة شيني، ابراهيم الجزراوي، **الادارة المالية الحديثة**، عمان،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،1990،ص20.

مما سبق ذكره تطرقنا إلى ماهية التمويل كآلية وإستراتيجية لتمويل القطاعات الناشئة في ظل إمكانية التخلي المتدرج والمرحلي عن قطاع المحروقات، إضافة إلى أهم العوامل المحددة لاختيار أنجع الطرق التمويلية وأقلها مخاطرة وفيما يلي أهمية التمويل ومصادره.

المطلب الاول: أهمية التمويل ومصادره :

تتنوع وتتشعب مصادر التمويل إلى عدة أشكال ضمن إطار النظام المالي وتنقسم في العادة إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فالأولى التي تسعى الحكومات إلى تطويرها في إطار نظام المالي المحلي أما الثانية التي يتم تطويرها في إطار النظام المالي الدولي والتعاون بين كل الدول في شكل ثنائي أو متعدد وفيما يلي عرض لهذه المصادر[1]:

أولا: أهمية التمويل:

مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها سواء بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو بالنسبة للاقتصاديات، إذ يعبر عنصرا هاما وفعالا في تحقيق التنمية وذلك عن طريق:

1-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها:

- ✓ توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- ✓ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

[1] فليح حسين خلف ،التمويل المالي ،عمان ،مؤسسة الورق ،2004،ص13.

2-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...) الاقتصاديات.

3-كما يعمل التمويل على ضمان الإمداد بالأموال اللازمة للاستمرار والنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها التمويل , يجب العمل على توفير الأموال بشكل دائم ومستمر، كما يجب الأخذ يعين الاعتبار أثناء الاختيار بين مصادر التمويل من طرف الجهات المخولة لذلك .إلى جانب أن التمويل وخاصة الدولي منه يمثل عنصرا أساسيا للنشاطات الاقتصاد المعاصرة و يمثل أيضا الجانب النقدي لها، ويقتضي تحقيق عمليات الاستثمار الذي يضمن أن تقام مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تجديد رأس المال المستخدم في هذه المشروعات[1].

إن التمويل هو شكل من أشكال الوساطة، ويظهر الدور الذي يؤديه التمويل باعتباره أداة للوساطة أنه خدمة تخلق قيمة في شيء آخر، وهذه القيمة هي في النهاية مرتبطة بالتجارة، ولا شك أن العلاقات النقدية بين البلدان تتطلب وجود نقد عالمي يمكن من خلاله قياس الحاجات إلى التمويل واستخدامه كوسيلة لتسوية المدفوعات بين البلدان والتي تجسد الإيفاء بالالتزامات المالية فيما بينها، وهنا تبرز أهمية المعرفة، للعملية التي تقوم بمهمة " نقد عالمي" في وقت يسوده انتشار التعامل وفق قاعدة العملات الورقية بعد انهيار قاعدة الذهب

[1] فليح حسين خلف، **التمويل الدولي**، المرجع السابق ،ص15.

والعملات القيادية وتسمى أيضا العملات الرئيسية (Cureencies Key ,(وهي عملات وطنية تقوم بوظائف تقوم النقود المعروفة على صعيد الاقتصاد الوطني، ويوجد في الوقت الراهن العديد من العملات ذكر الكاتب كما يلي: " ويوجد في الوقت الراهن العديد من هذه العملات غير أن أبرزها هي خمسا، يتصدرها الأمريكي ثم الباون الإسترليني، والمارك الألماني، والفرنك الفرنسي والين الياباني" ونظرا لظهور العملة الأوروبية الموحدة"يورو"، فقد عوضت كثيرا من عملات بعض الدول الأوروبية وأصبحت هي عملة القياس على الصعيد المحلي لدول الاتحاد وهي العملة المتداولة لقياس تعاملاتهم مع العالم الخارجي، حيث تم التخلي نهائيا عن استعمالها وذلك من خلال تعميمها في وحدة واحدة. ، غير أن أبرزها الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، اليورو، الين الياباني [1].

ثانيا: مصادر التمويل:

ويمكن تقسيمها إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية وفيما يلي عرض لهذه التقسيمات:

1 –مصادر التمويل الداخلية: وتنقسم نوعان ادخارية وطوعية وادخارية إجبارية كمايلي:

صناديق الضمان الاجتماعي بأنواعها المختلفة، ويحصل الأفراد المساهمين في تكوينها على مزايا

أ– مباشرة مثل: التعويضات – ادخارية الطوعية: وهي التّي يحققها الأفراد والمؤسسات طواعية وعادة ما تشمل:

[1] فليح حسين خلف، التمويل الدولي، المرجع السابق ، ص15.

- ✓ **ادخار القطاع العائلي:** ويضم العائلات، الأفراد والمؤسسات الخاصة ويقاس حجم ادخارات هذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول أو المداخيل الممكن التصرف فيها، والإنفاق الخاص على الاستهلاك، في الدول المتقدمة ويشكل القطاع العائلي المصدر الرئيسي للادخارات المحلية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يشكل ادخار القطاع العائلي أكثر من 70 % أما في الدول النامية فإن نسبة مدخرات هذا القطاع ضئيلة وسلبية بسبب انخفاض مداخيل الفرد وارتفاع الاستهلاك[1]،
- ✓ **ادخار قطاع الأعمال:** والذّي يضم مختلف المشاريع الإنتاجية التي تحقق الأرباح من مبيعاتها و إدخارات هذا القطاع على نوعين: ادخارات قطاع الأعمال الخاص (الأرباح الموزعة) وادخار قطاع الأعمال العام (الأرباح التي يملكها القطاع العام).

ب- الادخار الإجبارية: والتّي تقتطع من مداخيل الأفراد والمؤسسات بطريقة إلزامية وتنقسم بدورها إلى:

- ✓ **ادخار الحكومات:** وتجسد هذه الادخار ات الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة (وهي جميع الموارد المالية والتّي تحصل عليها السلطات العامة من المصادر المختلفة وهي الضرائب والرسوم، القروض، الإصدار النقدي الجديد، الهبات, المساعدات والمعونات.

---

[1]-زقرياء بيومي ،مبادئ المالية العامة،مصر دار النهضة العربية،1978،ص71.

✓ **الادخارات الجماعية:** والتّي تقتطع من دخول بعد الجماعات بطريقة إجبارية طبقا للقانون، مثل أرصدة.

المطلب الثاني: مشكلة الاستثمار في الجزائر

1-تعريف الاستثمار:

الاستثمار بشكل عام هو جزء من الاقتصاد فقد كان سيئا في تقدم المجتمعات المتطورة اما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها مزال قائم الاهتمام به والتوسع في مجالاته باللحاق بركب التقدم ويعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال فتعريفها اخد من طرف الاقصاديين الماليين في غاية القرن التاسع عشر حيث كانو يعتبرون الاستثمار في ذلك الوقت على انه مصاريف تتحقق من خلالها ارباح وهو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل ارباح مستقبلية محصل عنهما من هذه الأموال و هو ارتفاع ج في الراس المال الثابت او التداول فالاستثمار يقوم على التضحية باشباع رغبات استهلاكية حاضرة و دلك املا في الحصول على اشباع اكبر في المستقبل ويمكن القول انها ممتلكات منقولة ملموسة او غير ملموسة مقتناة او منتجة الغرض البيع او التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كادوات انتاج و هو ايضا عملية استغلال الموارد البشرية و توظيفها حيث يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات وهو عبارة عن جهد عضلي وفكري بقوم به الإنسان من اجل تقديم عمل وتقاضي اجر من خلاله ثانيا اهمية الاستثمار يهدف الاستثمار إلى

خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى الزيادة الاستهلاكية التي تحقق الرفاهية الاجتماعية كدلك أن الاستثمار هو الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة ويوفر الاستثمار العملات الاجنبية عن طريق انتاجه المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها وايضا النمو بالاستثمار بعد تكوين راسمال جديد والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنمائية للمؤسسة وهذا من خلال التنمية الانتاجية وتوسيع مكانتها في السوق ويسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من اجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيه من الأعوان الاقتصاديين

2-عوائق الاستثمار في الجزائر

بالرغم ما يبدل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر الا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعاني منها التنمية المحلية والتي تحدد في سلسلة من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمر المحلي أو الاجنبي و يمكن أن تتمثل في مايلي :

مشكلة الوصول إلى القروض البنكية حيث تضكل القروض البنكية المشكل الأكبر بالنسبة للمستثمريين في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفيين على البنوك الجزائرية وكذا الاعتماد على طرق التقليدية في تسيير البنوك بالاضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمن على القطاع البنكي والاكثر من ذلك فان الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا ومن يجب

اصلاح النظام البنكي ايضا مشكل العقار الصناعي او مايسمى بالوعاء العقاري حيث يمثل الوعاء العقاري هاجسا كبيرا أمام المستثمريين ولطالما تعصرت مشروعات ونفر المستثمرون الوطنيون او الاجانب لهذا السبب وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي حيث أن المستثمرون يستلكون عادة في المتوسط خمس سنوات للحصول على العقار و ايضا ثقل وكثرة و تقديم نفس الملف اما عدة جهات تخصيص اراضي بتكاليف باهظة وعدم توافق طبيعة الأرض مع نوع النشاط

ومنه نستنتج ان للاستثمار اهمية بالغة لتحقيق النمو نظرا لما يحتويه من انتاجات وتحقيقات ولهذا وجب على السلطات المحلية اعادة النظر فيه و العمل على بعث الروح فيه اضافة الى تظافر الجهود بين جميع الأطراف واقامة تسهيلات ادارية لربح الوقت و الجهد و توفير الوعاءات العقارية مع الحفاظ على الأراضي الزراعية وخلاصة الفصل تتمثل في أن الأزمة النفطية وازمة التمويل اظافة إلى مشكل الاستثمار هي تحديات واجهت التنمية المحلية من خلال تأثيرها السلبي على القطاع الاقتصادي ويعتبر مشكل الاعتماد على المحروقات اخطرها لهدا خضضنا الفصل الثالث لبعض الحلول المقترحة التي يمكن أن تساهم في تطور الاقتصاد وزيادة المداخيل وتحقيق تنمية محلية ضاملة ومستدامة.

الفصل الثالث

آفاق الاقتصاد المحلي

للنهوض بالتنمية المحلية

آفاق الإقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية المحلية

الفصل الثالث: آفاق التنمية المحلية من خلال النهوض بالقطاع الإقتصادي

يعتبر نضوب البترول محدد أساسي في إدارة الفوائض البترولية لضمان تطوير القطاعات والتوزيع العادل للفوائد بين الأجيال وتوريث الجيل القادم إقتصاد سليم، ومصادر دخله متنوعة وذلك عبر تطزير القطاعات الغير بترولية التي يشكل قطاع البترول فيها نسبة كبيرة من الناتج المحلي كحالة الجزائر، وترتفع نسبة مساهمة إيراداته في الإنفاق الحكومي ويتحقق ذلك عن طريق استثمار وفرض الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة والنهوض بالتنمية المحلية يجب الإستثمار أيضا في الموادر الطبيعية المتاحة لأن الجزائر تزهر بمساحة شاسعة كذلك تتوفر على مناخ رباعي وكل الإمكانيات الطبيعية والفلاحية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي هو مقسم إلى ثلاث مباحث الأول، ذكرنا فيه الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة للتنمية المحلية مع ذكر مصادرها وأهدافها أما المطلب الثاني فقد خصصناه لقطاع السياحة كآلية لتعديل التنمية المحلية لما تحتويه من مؤهلات أما المطلب الثالث فلقد خصصناه للقطاع الفلاحي والصناعي اللذان لهما دور فعال لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

المبحث الأول: الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

إن من بعض الطاقات الواعدة المكتشفة حديثا في بعضها رغم قدم البعض الآخر ذاقات مستمدة من قوى الطبيعة، غير نابضة مستمرة وتجددة والتي بم تتدخل يد الإنسان في استخراجها من باطن الأرض كباقي الطاقات مثل الغاز و النفط، نعني بها الطاقات المتجددة على شاكلة الطاقة الشمسية وطاقات الرياح وطاقة الوقود الحيوي وصولا إلى الطاقات النووية بحالها نظافة البيئة وسهولة الإستعمال وترشيد الطاقات وبما عليها من مخاطر وسنستعرض فيما يلي أهم محاور هذا المبحث المتمثلة في ماهية الطاقات المتجددة وخصائصها ومصادرها وأهدافها وسيتم من خلال هذا المبحث الإلمام بمختلف جوانب الطاقة المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة وأهميتها

الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية وهي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو لا يمكن أن تنفذ (الطاقة المستدامة) وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح والمياه والشمس كما يمكن إنتاجها ممن حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارة أرضية وكذلك من المحاصيل المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزهور.

احيانا أكثر إنتاج للطاقة المتجددة ينتج من محطات القوى الكهرومائية بواسطة السدود أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومساقط المياه وتستخدم الطرق التي تعتمد الرياح والطاقة الشمسية طرق على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية لكن وسائل انتاج الكهرباء استخدام الطاقة المتجددة أصبح مألوفا في الآونة الآخيرة وهناك خطط عديدة وضعت خططا لزيادة نسبة إنتاجها للطاقة المتجددة.[1]

المطلب الثاني: مصادر الطاقات المتجددة وخصائصها

بعد ما تم التطرق في المطلب الأول من هذه الدراسة إلى مفهوم وأهمية الطاقة المتجددة سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر الطاقة المتجددة وخصائصها.

- تتنوع مصادر الطاقة المتجددة ولكل منها وظيفتها الخاصة والمتميزة بها ويمكن لنا أن نحددها في النقاط التالية.
- الطاقة الشمسية: إستخدام الشمس كطاقة بديلة للنفط تتركز عليه الآملب ابمستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، وزاد الإهتمام بالطاقة الشمسية في العقد الماضي لأنها طاقة جديدة ومتجددة وتعتبر ألطف الكاقات البديلة لأنها لا تؤثر على المناخ ولا تساهم في التلوث البيئي والجزائر ثرية بطاقة الشمس ويمكن لها أن تستثمر فيها

[1] عمر تزري، **إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة الشمسة في الجزائر، أطروحة دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص22.

بالشكل الممتاز، ويمكن لنا أن نأخذ المغرب كنموذج لهذه الطاقة ولقد أسهمت بشكل كبير في تنويع إقتصادها وزيادة نسبة النمو من خلال هذه الطاقة البديلة.

- الطاقة الهوائية: والتي نسمى بطاقة الرياح هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح زقد استخدمت منذ أقدم العصور وذلك لأن الظروف التي هاشها الإنسان فرضت عليه أن يلجأ إلى مصادر الطاقة المتوفرة في الطبيعة وإخضاعها تلبية لاحتياجاته ووفق مستويات التكنولوجيا المناخية كالرياح التي فكر فيها الإنسان واستغلها منذ الأزل.

المطلب الثالث : الأهداف الإقتصادية للطاقات المتجددة:

من بين أهم الاهداف الإقتصادية للطاقات المتجددة ما يلي:

- تخفيض كلفة الطاقة من أجل المجتمع أو على الصعيد الكمي عن كيفية الحد من استهلاك الطاقة ضمن مستوى معيشي برضي الجميع وعلى الصعيد الكيفي، حصر إنتاجها لأنهان كلفة ممكنة.
- تأمين ضمانات كافية لتوفير الطاقة وذلك بعدم الإهتمام بمصدر واحد وإنما بتنويع المصادر المستعملة وبالتالي الإهتمام بالأبحاث المتعلقة بها.
- تحسين هيكلة الميزان التجاري بقيمة إنتاج الطاقة إنطلاقا من المصادر الأولية المتوفرة وطنيا وعالميا.
- حماية البيئة وتحسينها.

- وهذه الأهداف ليست كتعلقة ببعضها البعض وهي أحيانا متناقضة فالحد من تكلفة الإنتاج لا يعني الحد من العجز في الميزان التجاري والرغبة في توفير الطاقة يمكن أن تساهم في الحد من التلوث ويفرض ذلك تعيين الإختيارات وتحديد سلم الأوليات ذلك أن المسألة ليست ذات طابع تكنولوجي بحت أو اقتصادي وإنما تختلف معطاياتها تبعا لاختلاف الدول، فالجزائر تتمتع بالغنى في مصادر البترول كلها لكنها تعاني من جهة أخرى من مشاكل التسويق والتصنيع والتنمية وتجدر الإشارة هنا إلى الإتجاهات في الأبحاث الطاقة المتبعة في بلاد أخرى كالولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تنسجم بالضرورة وبهدف تحقيق الأهداف السالفة الذكر تسعى الجزائر على تطوير هياكل الطاقات المتجددة.[1]

أهمية الطاقة المتجددة:

تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بالغة في حياة البشر وهي طاقات غير نابصة ومتجددة باستمرار لأن ممصدارها مختلفة وهي مصادر متجددة في الطبيعة وتبقى موجودة فوق الأرض ما دامت هناك حياة فوقها، وهذا عكس الثروة النفطية التي تتميز بانها ثروة باطنية وغير متجددة، خاصة إذا لم تستخدم استخداما عقلانيا وما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو عدم إضرارها بالبيئة، فهي تتميز بالنظافة كما أنها تضمن حق الأجيال القادمة، وبالتالي فأهمية الكاقات المتجددة لا تنحصر في أهميتها

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، طبعة 2007، ص 13

الإقتصادية فقط بل في فائدتها الإجتماعية والسياسية والبيئية فهي بحق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعام بأمره وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالي:

- مصادر الطاقات المتجددة تعتير مصادر طويلة الأجل ومتجددة وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على الخصوص بالشمي والرياح والمياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها لذلك يتوقع أن تساهم في تلبية حاجيات الإنسان من الطاقة ونسبة عالية.
- تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة بتوفير مردودات اقتصادية هامة فقد حطت التقييمات الإقتصادية لاستغلالها بالخصوص من منظومة الطاقة الشمسية مردرو اقتصادي فعال خاصة على المدى البعيد حيث أن مستخدم الطاقة المتجددة سوف يدفع الثمن مرة واحدة وهو ثمن تركيب الأدوات الخاصة باستغلال الطاقة المتجددة سواءا كانت ألوراح شمسية أو توربينات طاقة الرياح أو الري أو أي طاقة أخرى وبالتالي سيتم الإستغناء على الدفع الفوري لفواتير الكهرباء ولا يتم صرف المال إلا في حالة الصيانة.
- تحسين فرص وصول خدمات الكاقة إلى المناطق البعيدة والنائية حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء كانت في مجال الإنارة والتدفئة أو تحسين المياه وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.[1]

[1] محمد طالبي، محمد ساهل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا**، مخلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، 2008، ص 205

إن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تشير إلى الإنخفاض تدريجيا حتى أنها وفي بعض الأحيان واعتمادا على المكان تكون التكلفة أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية فعلى سبيل المثال نجد أن تكلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية كانت بحدود دولار للكيلوواط والآن 30 سنتا للكيلوواط.

- إن امدادات النفط والغز وكل مصادر الطاقة التقليدية من المرجح أنها ستزول يوما ولكن إذا قمنا بانشاء بنية تحتية لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة باستطاعاتنا الإعتماد على طاقة جديدة لا نهاية لها.
- تتأثر البيئة تأثرا شديدا من خلال استخدام الطاقات التقليدية وظهرها يسمى اليوم بظاهرة الإحتباس الحراري التي ظهرت بارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجو زيادة تركز الغازات في الغلاف الجوي وأهمها غز ثاني أكسيد الكربون وعلى العكس من ذلك فالاستخدام الطاقات المتجددة له آثر معروف في حماية البيئة، نتيجة لما تحققه من خفض لانبعاثات تلك الغازات وبالتالي فإن الإعتماد عليها كمصدر حقيقي للطاقة يساهم بشكل كبير في تخفيض نسبة التلوص البيئي ففي تقرير أصدرته شبكة سياسية للطاقات المتجددة للقرن الواحد والعشرين يقول بأن الطاقة المتجددة يجب أن تلعب دورا رئيسيا في إمداد الطاقات العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والإقتصادية للتغيير المناخي والتي تزداد خطرا يوما بعد يوم.

المبحث الثاني: قطاع السياحة كآلية للتنمية المحلية:

- إن التنمية المحلية هي الشغل الشاغل لمعظم الدول وحكومات العالم لا سيما الدول النامية منها وحتى يتحقق الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجديد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياستها واستراتيجيتها، في ما يسمى بالهندسة الشاملة للإقتصاد و خلال هذا الأساس سشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الإقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

المطلب الأول: واقع السياحة بالجزائر:

تحد الجزائر نفسها أما هياكل فقيرة وعاجزة عن تلبة الطلب السياحي من حيث عدم كفايتها أو مواكبتها وبيع صدور أول وثيقة يوم 26 مارس 1966 التي تعتبر بداية الإهتمام الحقيقي بالسياحة كم قبل الدولة فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كام يعاني منها القطاع السياحي وحصر مجمل للثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة اعتمادا على هذه تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سمية بميثاق السياحة وفيها حددت التوجيهات الأساسية للقطاع السياحي والمتمثلة في:

- توجيه النشاط[1] السياحي نحو السياحة الدولية أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة وتمويل برامج التنمية المختلفة

[1] مصطفى بويحيى، **السياحة التنمية اللإقتصادية والإجتماعية**، الجزائر، سنة 2008، ص 30.

في خلق مناصب الشغل من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة ومن أجل بلوغ تلك الأهداف ثم تحديد استراتيجية لتنمية القطاع كما يلي:

- الحمامات المعدنية: ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية على المستوى القانوني من تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 302 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد وهي موزعة كما يلي:
  - 136 منبع ذا أهمية محلية
  - 35 منبع ذا أهمية جهوية
  - 11 منبع ذا أهمية وطنية
- المعالم الآثرية والتاريخية للجزائر: تتفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الآثرية وتظهر عذع الثروة في تصنيف اليونيسكو لبيع مناطق آثرية ضمن التراث العالمي وهي وادي مزاب، منطقة الطاسيلي، حي القبة، قلعى بني حماد، تيبازة وتيمقاد ولهذا أوجه تركيز الجهود ورد الإعتبار وترقية التراث الثقافي.[1]
- الأقطاب السياحية في الجزائر: حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة أقطاب إجتماعية وسياحية هذه الأقطاب من الغرب إلى لاشرق وهي:

[1] بوبكر بادش، **السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، عدد 66 2008 ص 13

- القطب السياحي: وهران تلمسان ويشتمل مناطق أثرية وتاريخية
- القطب السياحي: شرشال تيبازة الجزائر بومرداس منطقة القبائل ويشتمل قرى جبال وشواطئ
- القطب السياحي: عنابة قالمة سوق أهراس تبسة الطارف ويشمل الحضيرة الوطنية للطارف
- القطب السياحي: باتنة بسكرة بوسعادة وسشمل آثار رومانية
- القطب السياحس: الطاسيلي الهقار تيميمون وواحات ونخيل والقصور المعلقة

الشروع في تطوير الصناعة الفندقية حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثس مع اختيار الفنادق والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وعدم هيمنتها، مما يجعلها تتماشى مع تنوى الزبائن المقصودين "السواح الأجانب"

إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية

إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخيو وتحسينها مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المخصصة واليد العاملة المؤهلة.

تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج بغرض الدعاية والإشهار المنتج للجزائر.

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية للجزائر:

تبلغ مساحة الجزائر 2153781 كم² الأمر الذي جعلها البدل الأكبر والأوسع في إفريقيا وهي من البلدان التي تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالإعتدال وحتى تكون لدينا صورة واضحة للجزائر كرؤية استكشافية سياحية شاملة قمنا بالتركيز على النقاط التالية:

- المناطق الساحلية
- المناطق الصحراوية
- الحمامات المعدنية
- المعالم الآثرية
- الأقطاب السياحية
- المناخات السياحية

المناطق السياحية: تتميز المناطق السياحية في الجزائر بتنوع ثري تراث الإرث الثقافي والحضاري حيث يمكن توزيعها على ما يلي:

- المنطقة السياحية القالة: وهي تحتوي على نظام شبه غابي وبحري وثروات حيوانية تمتد إلى غاية بني بلعيد (جيجل) إضافة إلى حضيرة يما قورايا ببجاية Pic des singes, Cap Carbon على مسافة 10 كلم حتى الساحل وهي منطقة سياحية أثرية جد خلابة.
- حضيرة تازة أو ما يسمى بالكهوف العجيبة وهي معقل للقبائل في القديم تقع غرب ولاية جيجل.
- الحضيرة الوطنية للشناوة وهي تمتد علة 500 هكتار والجبل الساحلي للشنوة بتيبازة إضافة إلى مناطق أخرى تمتد إلى غاية شواطئ العربي بن مهيدي التي تطل على الشواطئ المغربية.
- المناطق الصحراوية: تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كم² موزعة على 05 مناطق كبرى في الجنوب هي أدرار، تمنراست، تندوف، واد ميزاب، وهب مناطق تمتلك مواقع ومناطق رائعة الإكتشاف لذلك أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بالجزائر

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية وهذا باعتبار تنمية القطاع السياحي يحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات إقتصادية أخرى، هذا من جهة أما من جهة اخرى فالقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الإقتصادية

العامة التي تساهم في حل المشكلة الإقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة، وبالتالي فالآثار الإقتصادية للقطاع السياحب هي آثار كبيرة وبصماتها ظاهرة واضحة للعيان ومن بين هذه الأصناف نذكر منها. [1]

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية المحلية من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواءا من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات التي تحصل عليها دولة مقابل منع تاشيرات الدخول والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السانحين إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العكملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفلكلورية للسائح وتظهر الإحصائات المتعلقة بالسياحة أن دخل السياحة اصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية حوالي 38 من دول العالم ومن أكبر مصادر لبقية الدول.
- نقل التقنيات الحديثة والمتطورة، تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع

[1] عمر شريف، **السياحة ونظم معلومات التسويق في الجزائر**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة المستدامة، جامعة بسكرة، مارس 2010، ص4

مرافقها وخدماتها وباستطاعة الإستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقوي قدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال. [1]

- تشغيل الأيادي العاملة: يعتبر القطاع السياحي من أحد القطاعات القادرة على خلق مناصب العمل حتى وإن كانت موسمية وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل والحد من تنامي نسبة البطالة وبحسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية فقد بلغ عدد مناصب 420000 لسنة 2012.
- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الإقتصادي وبين المنطق في حالة عدم قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن وإن هذا يؤدي إلى التنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن مما يؤدي إلى خلق مجتمعات حضارية جديدة وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع.
- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يتم تحصيلها نتيجة لخلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، حيث بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار وذلك سنة 2012 وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر إلى مؤهلات الإستثمار السياحي في الجزائر.

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**، بسكرة، 2013، ص259

لم يكن مسؤولو السياحة ولا عملاؤها وخبرائها يقدمون إلا بتحليل الآثار الإقتصادية المترتبة عن التنمية السياحية إلا أنه ومنذ حوالي عشرين عاما، بدء هؤلاء يولون إهتمام بتحليل الآثار الإجتماعية المرتبطة بالعمل السياحي وقد تبين بأن للسياحة آثار إجتماعية كثيرة نذكر منها ما يل:

- تساهم السياحة في تكوين شخصية الإنسان وإنفتاحه على مختلف الثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة ومنها تساهم في التكوين الفكري والعقلي السليم للفرد[1].
- تساهم السياحة في تكوين أرض خصبة نموا أكبر قدر ممكن من الإحتكام الحضاري والإجتماعي للشعوب عن طريق الإختلاط بين ذوي اللغات والثقافات والبيئات المختلفة
- إتجاه المواطنين نحو السياحة يوفر لهم معلومات ثقافية عاملية ومعلومات عامة يصبح بموجبها تفكير الإنسان واتجاهه يسير نحو الأفضل نحو تحسين العمل وتطوير الخدمات وتحسين البيئة الداخلية وتطوير التعليم والتدريس[2]
- النشاط السياحي له تاثير مباشر على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السايحية المضيفة إذ يؤدي.

المبحث الثالث: الفلاحة والصناعة لتفعيل التنمية

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الإقتصادية التي وجب الإهتمام بها وذلك لأن التطور الإقتصادي والإجتماعي مرهون بواقع زراعتها لا سيما أن أغلبية السكان يعيشون في المدن لذلك فالقطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الرئيسية التي يجب أن

[1] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع WWW.METEIL.COM

[2] أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية، الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي، 2007، ص137

تحظى بالإهتمام من قبل السلطات الجزائرية يحكم إلزامية تطور هذا القطاع وحل مشاكله ودفع عجلة نموه من أجب تنمية الإقتصاد الجزائري ككل.

المطلب الأول: واقع ومؤهلات القطاع الفلاحي بالجزائر

تحور الجزائري على عدة فرص متاحة من حيث الموقع إضافة إلى إمتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية مكنتها من احتلا موقع مرموقا من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير وهذا بدوره جعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل للمحروقات لتمويل التنمية الإقتصادية وفيما يلي عرض لأهم هذه الموارد.

الموارد المائية: يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية توجز في الآتي:

- الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجغرافية والتي تقدر ب 2.4 ملون كلم إلا أن 93% من هذه المساحة توجد غب منطقة الهضاب العليا والجنوب وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 % أما المساحة الشمالية والتي تقدر بنسبة 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط فيها نحو 192 مليار م3 بنسبة 92%
- **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجز المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار 9.8 م3 في السنة حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب حيث تحتوي الأحواض المتوسطية من الشمال على 11.1 مليار م3 وأحواض الهضاب العليا

على 0.7 مليار م3 أما الأحاوض الصحراوية تحتوي على 0.6 مليار م3 تعتبر السدود في الجزائر المصدر الثاني للمياه بعد المياه الجوفية. [1]

- **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير و 90000 ينبوع و23000 بئر عميق وقدرت كمية المياه الحوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليتر م3 في السنة هذه الموادر موزعة بنسبة 90 % وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض.
- **الموادر الأرضية:** للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية التي تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية وعند مقارنة الرقعتين السابقتين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث تشير إلى أن متوسط الصالحة للزراعة بلغت 7959402 هكتار خلال الفترة بين 1950 و 2009 على التوالي إن تشغل المساحات الموسمية حوالي50 %منها، حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت 926000 هكتار 12.33
- **الموارد البشرية:** باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2325 مليون عامل من خلال 1980-2009 وتراوحت اليد العاملة بين 1633 مليون عامل و 2,1,3 مليون خلال عامي 1980-2009

[1] احمد حمزة بالي، **واقع وتسيير الموارد المائية في الجزائر**، اطار تحقيق التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2011، ص3

على التوالي حيث شهدت ارتفاعا منظما من سنة إلى أخرى حيث قدرت الريادة ب 1.519 مليون نسمة أي بنسبة 93%.

- **الموارد الرأسمالية:** يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة ألفاو بالثروة الجيوانية، الأشجار المزروعة والتجهيزات الفلاحية، بعقاب تحسينات الأراضي و الهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة 1980-2009. [1]

وتزامنت تهيئة رأس المال الصافي بين 9.95 و 14.089 مليار دولار خلال عامي 1960 على التوالي وقدر له بالزيادة ب 4.9 مليار دولار حيث شهدت إرتفاعا منظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليار دولار.

المطلب الثاني: واقع ومؤهلات القطاع الصناعي بالجزائر

واقع الصناعة الجزائرية:

إن تشخيص واقع واقع الصناعة الجزائرية يتم من خلال أهم نتائج التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والمتثلة في إجراءات إعادة هيكلة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عهد التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب[2] مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية حصائص ومميزاتتختلف عن تلك

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 2008، الزراعة من أجل التنمية واشنطن ص8

[2] نصيرة قروش، **ابعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، عدد5، سنة2008

التي تميزت الفترة الطويلة في ظل الإقتصاد الموجه فما هي أدى إلى مييزات القطاع الصناعي وكيف يمكن توسيع أفاق في الجزائر.

1-مميزات القطاع الصناعي: في نهاية عهد الثمانينات كان النسيج الصناعي يحتل 80% من مجموع المؤسسات أما القطاع الخاص لم يكن يمثل إلا نسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية وتحول الإقتصاد الوطني من إقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتحولت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرى تماشيا والتحول العالمي في هذا الإتجاه فضلا عن الففشل الذي آلت إليه المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتت بعضها إلى مؤسسات كتوسطة وصغيرة كما تظهر في القيمة المضافة على مستوى الإقتصاد الوطني أما من حيث نوعية الصناعات، نعكس ما كانت عليه مهمة الصناعت على مستوى الإقتصاد الوطني أما من حيث نوعية الصناعات، نعكس ما كانت عليه بمهمة الصناعات وخاصة على مستوى الصناعت الغذائية الفلاحية بنسبة أهم ثم تليها الصناعات الحديدية والصلب والميكانيك والصناعة الإلكترونية بنسبة أقل ويمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة 55 %من الإنتاج الصناعي الوطني أما الصناعات المعدنية والحديدية والإلكترونية والكهربائية فهي تمثل نسبة 11 %من الإنتاج الكلي ويتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في عدة فروع وهي فرع الصناعة الفلاحية

الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والحديدية والإلكترونية والكهرباية وأيضا فرع الكيمياء والجلود. [1]

سياسية انعاش الصناعية: شملت مجموعة من السياسات يوجد أهمها في الآتي:

- سياسية ترقية الإستثمارات الخاصة والإستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسة إذ يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح لانجاح سياسة الإنعاش الإقتصادي الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الإستثمارات دورا متميزا منذ فترة إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الغستثمار الأجنبي المباشر غير أن حجم الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر للجهود المبذزلة لتحسين الإستثمارات والإمكانات التي تتوفر عليها البلاد فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات التعلقة حول تقدير مناخ الإستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عم الطموحات الواعدة للإقتصد الجزائري حيث يشير التقرير الصادر عن البنك العاملي تحت عنوان القيام بالأعمال والذي يخض وضع التسهيلات المقدمة لنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية والمحل أو الشروع في تحسين مشروعه الإستثماري إلى غاية تصفية الشركة.

[1] قروش فريدة، **مرجع سابق**، ص 101

الخاتمة

إن الحالة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد إسترتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الإعتماد على هذه الثروة، ومن هذا المنطلق ومن خلال دارستنا هذه نخلص إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤولات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر إختبار لفرضياتها:

من خلال دراستنا هذه إرتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية وتوصلنا بأن:

أن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وتزيد على ذلك بكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والإقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا، إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة وأن لها إمكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد، وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الإستثمار في هذا المجال فمنها ما تم إنجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك لعوائق عدة.

إن إهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلى هذا الإهتمام أيضا من خلال عدة برامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية في البلاد، كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم وترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في التشغيل والناتج المحلي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية. كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للإستثمار فيه، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز وجل كل المقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة، مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبقى سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، تكون جاذبة للسياح إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم.

وفي الأخير خلصنا إلى أن القطاع الز راعي يعتبر من أفضل الخيا رات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات وسيكون الخيار الإستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة للبلاد.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي:

- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في إستخراج وتصدير النفط.
- تطوير صناعة البيتروكيماويات التي تساهم في تطوير القطاعات الإقتصادية.
- تطوير البحث والإبتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية، تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس.
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة.
- الرقابة الصارمة للإيردات النفطية والحد من الإختلاسات وذلك بمعاقبة كل المتورطين.
- الإهتمام بالقطاع الز راعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.
- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي.

وهذا لا يتحقق إلا بوجود إ ا ردة سياسية واضحة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي.

ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر أن تفكر في البحث عن البدائل في فترة الرخاء الإقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

ملخص :

شهدت فترة ما بين (2015 _ 2018.) انهيار تام في أسعار المحروقات ، و هذا ما أثر على الإقتصاد الجزائري ،و الذي بدوره أثر على التنمية المحلية ومن هنا نرى أن قطاع المحروقات هو نبض الإقتصاد الوطني .

لقد توجهت هذه المذكرة إلى. تسليط الضوء على هذا الموضوع ، من خلال تشخيص مكامن الخلل في مفاصل التنمية المحلية ، التي تعتبر العجلة و المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الأخرى ، ثم تطرقنا إلى البحث عن آفاق التنمية من خلال مجموعة بدائل و مقترحات تعتبر الأنسب زمانيا و مكانيا للنهوض بالتنمية المحلية .

وقد خلص هذا البحث إلى أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة ، وتتوفر فيها الشروط الطبيعية و المادية ، لتحقيق تنمية محلية ، يمكن أن تصبح في المستقبل بمثابة نموذج لبعض الدول و هذا لن يكون إلا بتظافر الجهود .
الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية ، التحديات الإقتصادية. آفاق التنمية.

Wetried in thismemoir to focus on (fuel industry) and figure out the problemsbehindit in the Algerian economy system whichisconsidered as a wheelthatrolls all industries Thenwe made a research to findsome new prospects throughsomechangments and suggestions that look the suitable in theseparticularly time and place to stand up with the economy This research has resultedthatAlgeria has manyqalities and natural and material conditions to improve a good local devloppment, thatcanbe a greatexapme to other nations And thiscanbedoneonlywithcolaboration and hard work Keywords: local devloppment,, economical challenges,, prospects.

قائمة المراجع:

1- Denis Maillat, Comportement et milieux innovateurs « in » encyclopédie d'économie spataileEd.Economica Paris 1995

2- Jean louis Giugon, les développement local : espoires in developpement local et décentralisation sous la direction de Renard GuesnierEd.Economica Paris 1986

3- Jean Yves Gouttebel, Stratrégie de developpementteritorial, éd.economica, Paris,2003.

4- JoesephLasugie, Pierre Deland et Claude Lacour, Espace régional est aménagement du territoire, Edition Dalloz, Paris 1979

5- Phlippe pierre aydalot, economie régionale et urbaine, Ed.Economica, Paris, 1985

6- Xavier Griffer, Territoires des France : les enjeux économiques sociaux de décentralisation, ed.economica, Paris,1994

7-إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، مصر دار المعرفة الجامعية 2004.

8-أحمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، عنابة دار العلوم ،2008.

9-احمد حمزة بالي، **واقع وتسيير الموارد المائية في الجزائر**، اطار تحقيق التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2011.

10- أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية، الإسكندرية**، دار الفكر الجامعي، 2007.

11- إسماعيل قسرة، علي غربي، **سوسيولوجية التنمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

12- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 2008، الزراعة من أجل التنمية واشنطن

13- بوبكر بادش، **السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، عدد 66 2008

14- بوحد بن طاشعة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجوائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم إداري وسياسي، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

15- تقرير منظمة الشفافية الدولية.

16- تقرير منظمة الشفافية الدولية.

17- تقرير منظمة الشفافية الدوليي، بروكس.

18- حمزة شيني، ابراهيم الجزراوي، **الادارة المالية الحديثة**، عمان،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،1990.

19- خديجة خالدي ،**أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 2

20- رالف شامي، **التحولات ودورها في التنمية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق التقد الدولي)**، مصر، مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، ديسمبر 2009.

21- زكرياء بيومي ،مبادئ المالية العامة،مصر دار النهضة العربية،1978.

22- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002.

23- عبد القادر العربي، شعيب بونوة، **تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر**، دفاتر مخبر البحث، ادارة المؤسسات، 2007.

24- عبد الكريم دكروب، **التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية**، مجلة دراسات عربية العدد 43، كانون الثاني، شباط يناير.

25- علا الدين عثي، **مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2009.

26- علي أحمد عبيد الحجازي، **مصادر التمويل**، بيروت ،دار النهضة،2001.

27- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، طبعة 2، 2007.

28- عمر تزري، **إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة الشمسة في الجزائر، أطروحة دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2006.

29- عمر شريف، **السياحة ونظم معلومات التسويق في الجزائر**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة المستدامة، جامعة بسكرة، مارس 2010.

30- فليح حسين خلف ،التمويل المالي ،عمان ،مؤسسة الورق ،2004.

31- كلثوم كبابي ، **التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير جامعة فرحات سطيف 2011/ 2012

32- كيرك هاملتون، مناخ متغير للتنمية، ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، مطابع الأهرام التجارية المجلد 46، العدد4، ديسمبر 2009.

33- المجيد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

34- محمد شفيق، **دراسات في التنمية الإجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

35- محمد طالبي، محمد ساهل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا**، مخلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، 2008

36- محمد نصر مهفا، **أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

37- مصطفى بويحيى، **السياحة التنمية اللإقتصادية والإجتماعية**، الجزائر، سنة 2008

38- منان طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

39- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع WWW.METEIL.COM

40- نبيل زغيب، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي**، على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

41- نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد صغير، **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق الأداء الحكومي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

42- نصيرة قروش، **ابعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، عدد5، سنة2008

43- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**، بسكرة، 2013.

44- وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، طبعة 2007.

الفهرس:

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
خطـــــــــــة	
مقدمـــــــــــة	01
الفصل الأول: الاطار النظري للتنمية المحلية	10
تمهـــــــــــد	11
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	12
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	12
المطلب الثاني : تطور التنمية المحلية	15
المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية	21
المبحث الثاني : اهداف و متطلبات التنمية المحلية	22
المطلب الاول: اهداف التنمية المحلية	23
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية	24
المطلب الثالث: معيقات التنمية المحلية	30
الفصل الثاني : تحديات التنمية المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة	34
تمهـــــيد	35
المبحث الأول : ماهية الاقتصاد الجزائري	36
المطلب الأول: تقديم عام للاتصال الجزائري	36
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري	38
المبحث الثاني: الأزمة العالمية المالية و النفطية و تأثيراتها على التنمية المحلية	42
المطلب الأول: اثار الازمة المالية العالمية على الجزائر	42
المطلب الثاني: اثار الازمة النفطية على التنمية المحلية	46

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	49
المبحث الثالث: مشكلة التمويل و الاستثمار الاجنبي	51
المطلب الاول: مشكلة التمويل في القطاعات الناشئة	55
المطلب الثاني : مشكلة الاستثمار الاجنبي	59
الفصل الثالث: افاق الاقتصاد المحلي للنهوض بالتنمية المحلية	62
تمهـــيـــد	63
المبحث الاول:الطاقات المتجددة كاستراتيجية للتنمية المحلية	64
المطلب الاول: مفهوم الطاقات المتجددة و اهميتها	64
المطلب الثاني: مصادر الطاقات المتجددة و خصائصها	65
المطلب الثالث : الاهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة	66
المبحث الثاني: قطاع السياحة كالية لتفعيل التنمية المحلية	70
المطلب الاول : تعريف قطاع السياحة بالجزائر	70
المطلب الثاني: مؤهلات قطاع السياحة	73
المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة في الجزائر	74
المبحث الثالث: النهوض الصناعي كالية لتفعيل التنمية المحلية	77
المطلب الاول: واقع و مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر	78
المطلب الثاني: واقع و مؤهلات القطاع الصناعي بالجزائر	80
خاتمة	83
الملخص	
قائمة المراجع	
فهرس	